ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير
قوله وجملة الحال اي الجملة الواقعة في موضع
الحال على قياس ما سبق في عبارته قوله يجوز
ربطها بواو الا ولي يجب اذ وجود الربط بواحد
من الامور الثلاثة واجب لا جايز فقط ويمكن
ان يوجه كلام الشارح بانه نظر الى خصوص
الرابط لا الى عموم الربط وهو لا تقدر المشترك
فوجود القدر المشترك الصادق بضمير اوظرف
واجب ووجوده في خصوص مزيد بعينه جايز
لا واجب افاده البجوقي واصل هذه الواو
واو العطف استعيرت لربط الحال بعاملها كما
استعيرت الفاء العطف لربط الجزا بالشرط
ولا يشمل هنا للربط سوى الواو لانها للجمع
والغرض اجتماع الحال مع العامل او يقال الحال
فضلة يتم الكلام بدونه فاعتبر فيه مع
الضمير الذي هو اقوى الروابط الواو بخلاف
الخبر فانه عمدة لا يتم الكلام بدونه فاكتفي
فيه بأي رابط لان شدة الحاجة تساعد
في الربط قوله والواو الابتدا اي لانها تدخل
كثيرا على المبتدا وان لم تلزم قوله بل انها
وما تجدها الجزء فالمراد تنبيه واو الحال

باذ

باذ فيما ذكر لا بيان معناها قوله وسوى ما تقدم
اي المضارع المثبت ولما كان الحكم ليس كذلك في جميع
افراد السوى بما تقدم قال الشارح ويستثنى الخ
قوله على ما مر اي من ان امتناع الاقتران بالواو على الاصح لانه متفق على امتناعه لكنه
لم يتقدم الاشارة الى ذلك الاصح النفي بلا دون
ما فيه على ما مر اي في مجموع ذلك وانما كان في
الامتناع مع النفي بما ايضا خلاف قوله سوى
النفي بلم او لما اي فيكون المراد عموم السوى بلا
الفرق بينه وبين النفي بلا او ما انه ماض في
المعنى لان المحول قلبه الى المضي فلذلك سلم ربطه
بالواو كالماضي لفظا وتقديرا قوله فلا يمكنه هنا اي
لما تقدم من ان شرط الجملة الحالية ان لا تقدر
بعلم استقبال قوله غير ما تقدم اي الجملة الا
سمية الواقعة بعد عاطف والموكدة لمضمون جملة
قوله ولحظ عصبة حال من الذيب وهي
مرتبطة بالواو فقط ولا يصح ان تكون حالا من
هميم قالوا لانه ليس المراد ان مقولهم في تلك الحالة
بل المراد ان اكل الذيب لهم واقع في تلك الحالة والحال
جملة على كل من الوجهين في عصبة اما على
الرفع فظاهر واما على النصب فلانه على تقدير

Copyright © King Saud University